مستقبل الدور التركي في ظل تغير موازين القوى في المنطقة

د. إدريس هاني*
كاتب وباحث من المغرب

* متخصص في شؤون الأحزاب الدينية.

مقدمة

هناك ثلاثة عوامل أساسية تحكم المسار الجيوسياسي لتركيا، هي ما يفسّر طبيعة التّوتّر والتّقلّب في مسار السياسة التركية الخارجية: الرغبة في الاندماج في الاتحاد الأوروبي ــ القوقاز ــ الشرق الأوسط، وتكاد تكون السياسة الخارجية التركية في امتحان مستدام بإزاء هذه العوامل الثلاثة، التي لا تفتأ تصنع مفارقات السياسة الخارجية التركية في عقود من الزّمان.

ذلك نظراً لصعوبة تحقيق التّوازن بين هذه المطالب أو الرغبات السياسية التي تحمل في ثناياها بذور التناقض والانفجار، تسعى تركيا من حضورها في معادلة القوقازي والشرق الأوسطي في أفق الرغبة التاريخية لتركيا الحديثة في الاندماج الأوروبي، إلى تحقيق أقصى مكسب لها مما يمنحها موقعها الجيوسياسي المميز ليعزز فرصة الاندماج في الاتحاد الأوربي،لهذا تجد تركيا نفسها معنية بتبنّي الأهداف الجيوستراتيجية لواشنطن، لكونها القائدة للتكتل الغربي.

إذ بدا الاختيار التركي المبكّر لهذه الرغبة في الاندماج، التي لا زالت معلّقة لأسباب كثيرة أهمها الابتزاز السياسي، قناعة من الجانب التركي بأنّ الاندماج ليس فقط أمراً اقتصادياً أو سيأسيا، بل هو اندماج يستند إلى بنية قرابة سياسية لو صحّ التعبير، تربطه بالغرب، وهو ما يجعل الغرب يعمل باستمرار على تكريس تطبيع تركيا، مع الكثير من سياساته التي تمسّ البنيات

العلاقة التاريخية التي ربطت بين تل أبيب وأنقرة، منذ نشوء الكيان الصهيوني في المنطقة، العامل الأبرز الذي استبعد تركيا كلاعب حقيقي في الشّرق الأوسط

الثقافية التركية نفسها التي تعد أهم مقتضيات هذه الرغبة المشروطة في الاندماج، والتي تبدو فيها تركيا كطرف في عقد من عقود الإذعان أو تحت الاختبار، هو ما يحدد نوعية الدّور الذي يفترض أن تلعبه تركيا في المجال القوقازي وفي الشّرق الأوسط، وإذا أمكن تركيا أن تحقق نوعاً من التوازن في منطقة القوقاز، نظراً للتقارب مع منافسها الإيراني في كثير من الملفات، لاسيّما أنّ المجال القوقازي هو مجال يحتضن دولاً فاعلة كبرى متحيّزة جغرافياً في منطقة تعد قلب العالم، فإنّ السياسة التركية في الشّرق الأوسط لم تحقق النفوذ المطلوب.

وتبدو العلاقة التاريخية التي ربطت بين تل أبيب وأنقرة، منذ نشوء الكيان الصهيوني في المنطقة، العامل الأبرز الذي استبعد تركيا كلاعب حقيقي في الشّرق الأوسط، ولفهم واقع وآفاق الموقف التركي حيال ما يجري اليوم من أحداث في الشرق الأوسط، لا بدّ من الوقوف على طبيعة اعتمال هذه العوامل في السياسة التركية، إذ يظهر أن الكثير مما يصعب تفسيره من مظاهر التّوتر والتقلب في السياسة التركية، ناتج عن طبيعة تفاعل سياستها مع هذه الأبعاد الثلاثة، وذلك انطلاقاً من وجهة نظرنا التي ترى أنّ مستقبل تركيا هو أسير اختياراتها السياسية، التي ارتهنت لتاريخ ممتلئ بالكثير من المستحقّات، فهي تندفع إلى المستقبل بإصرار كبير على أخطاء الماضي.

أولاً: الرغبة في للاندماج في الاتحاد الأوروبي

ليست الرغبة للاندماج التركي في الاتحاد الأوربي حديثة العهد، فلقد ظلت جزءاً من المهام التي اضطلعت بها الحكومات المتعاقبة في أنقرة، وكان دائما الأرضية التي تنهض عليها هذه الرغبة هي سياسة التحديث التي نهجتها تركيا منذ أتاتورك، الرغبة في الالتحاق بالغرب سبقتها إجراءات كثيرة ليس آخرها تغيير الحرف الذي تكتب به اللغة التركية من العربي إلى اللّاتيني،غير أنّ هذه الرغبة لم تجد قبولاً سلساً.

ظلت تركيا محط ابتزاز من الغرب السياسي، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها لإعداد بنية تحتية منسجمة مع أهداف الاندماج، أحتفظت حكومة أوردوغان بالمطلب نفسه بوصفه من الثوابت الراسخة في السياسة الخارجية التركية، غير أنّ مآلات الموقف انتهت إلى أن حكومة أوردوغان، قايضت

الالتحاق بالغرب أيديولوجيا بأشكال من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري فاق كل العهود التركية الأخرى، وكانت حكومة أردوغان قد جعلت من أطروحة العمق الاستراتيجي لأوغلو، برنامجاً لانطلاق تصور مختلف للعلاقات الغربية يخفف من نزوع تركيا إلى الغرب على حساب التوجهات الأخرى، لا سيّما في المشرق أوسطه وأقصاه، يستطيع المتأمل لأطروحة أوغلو أن يستنبط فكرة عميقة ترى في العلاقات الغربية بالنسبة إلى أوغلو أشبه بعبء ثقيل، لكن لا بدّ منه مع عدم إهمال مناطق العالم الأخرى، وهذا ما يعني أن البرنامج يفترض أن تنهج تركيا سياسة صفر مشكلات مع الجوار، الذي يمثل بوابة تركيا للعالم الخارجي بوصفها دولة لا يمكن أن تعيش معزولة.

لقد سعت تركيا في نظر أوغلو إلى نهج سياسة خارجية في الآونة الأخيرة متعددة الأبعاد، منطلقها أنّ العلاقات مع اللّاعبين الدوليين ليست بديلة بعضها عن بعض[1]، غير أنّ تركيا لم تنجح على عهد أردوغان على الأقلّ في إحراز تقدّم حقيقي في ديبلوماسيتها، بناء على المبادئ التي تناولها أوغو في العمق الاستراتيجي، ليس من حيث أنّها فجّرت أزمات حولها مع كلّ من العراق وسوريا وروسيا، مما جعل فكرة صفر مشكلات ضرباً من أحلام اليقظة، التي يفكّر فيها أوغلو الذي كان الأكثر حرصاً على تسليح المعارضة السورية، بل حتى على مستوى المبدأ الرابع المتعلّق بتعدد الأبعاد في العلاقات الديبلوماسية. إنّ رغبة تركيا في الاندماج الأوربي هو أحد أسباب سياستها التناقضية في المنطقة، وهي تجد نفسها في قاعة انتظار وضعها فيه التماطل الغربي في قبوله باندماج تركيا في أوربا، وهي الرغبة التي تواجه تحديات واعتراضات مزمنة لا تستطيع أن تتجاوزها تركيا.

(1) أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم- ناشرون، ط 2، بيروت2011،، ص 614.

بعضها يتعلّق بالدول التي سبق واحتلتها تركيا في العهد العثماني مثل اليونان والمجر، وما دامت تركيا لم تعترف بقبرص، فلن يكون مرورها إلى أوربا ممكناً، وتظهر العديد من الدراسات أنّ هناك أسباباً أخرى بعضها يتعلق بعدم الثقة في الاندماج القيمي والثقافي بين تركيا وأوربا، فضلاً عن حالة الفقر والنمو الديمغرافي لتركيا ووتيرة زيادة السكان (أكثر من 70 مليون نسمة)[2]، وثمة رسوم بيانية تؤكّد أن رفض انضمام تركيا في أوربا، تشارك فيه دول أوربية كثيرة عدا فرنسا وألمانيا والنمسا، وإذا كان هذا هو الوضع في عزّ النمو الاقتصادي الأوربي فماذا بعد الأزمة، إذ التخوف سيزداد أكثر.

(2) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4302000/4302376.stm

ثانياً: المجال القوقازي

إذا كان الأتراك قد وضعوا مسافة بينهم وبين المنطقة العربية وتحديداً الخليج، نظراً للعلاقة المبكّرة بين أنقرة وتل أبيب، ونظراً لما عدوه مجالاً للنفوذ الغربي، فإنّ نفوذهم داخل منطقة القوقاز عرف نشاطاً خاصاً جعلها من أولويات الخارجية التركية، وليس ذلك نظراً للدّور التركي التّاريخي في هذه البلدان الذي يعود إلى المرحلة العثمانية فحسب، بل لأنّ الدّور التركي هناك أيضاً مطلوب غربياً، فتركيا العضو في النّاتو هي واجهة غربية في منطقة يتقاسم فيها النفوذ في المنطقة إيّاها كلّ من روسيا وإيران، ولأن كان الموقف الأميركي من الحضور الإيراني في منطقة القوقاز، لا يثير حفيظة الغرب كما هو في الشّرق الأوسط، نظراً لما له من دور في خلق التوازن في المنطقة، التي تشكل ممرّاً استراتيجياً للاعبين الكبار في المجال الأوراسي.

فتركيا العضو في النّاتو هي واجهة غربية في منطقة يتقاسم فيها النفوذ في المنطقة إيّاها كلّ من روسيا وإيران

التنافس التركي الإيراني في المجال القوقازي له وضعية خاصة لا تصل إلى حدّ التناقض، فهي علاقة تقوم على ضرب مما سماه أوغلو بـ(**التبعية المتبادلة**)، ويشكّل القوقاز شبه حزام أمني للناتو تجاه روسيا، سواء باتجاه الاندفاع إلى أوربا أو المياه الدافئة في الشّرق الأوسط، وهذا ما يفسّر النشاط الذي تقوم به إسرائيل في هذه المنطقة، والتحالفات التي تنجزها في محاولة لمحاصرة روسيا وإيران، فالحرب الباردة التي تخوضها إسرائيل في منطقة القوقاز ضدّ كل من روسيا وإيران، هي امتداد للحرب التي تخوضها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وهذا النشاط الإسرائيلي في القوقاز ليس مجرّد نشاط تكتيكي أو معاملة بالمثل، بل هو جزء من مهمّة جيوستراتيجية غربية لتأكيد السيطرة في المجال الأوراسي.

عبور إسرائيل لمنطقة القوقاز عبر العلاقات المميزة مع تركيا، يواجه العقبة الإيرانية، هذه الأخيرة تخوض معركة جيو ـ سياسية ضدّ إسرائيل في المجال القوقازي، لا تقلّ شراسة عنها في الشّرق الأوسط.

وهنا لا تكون انتصارات إسرائيل في القوقاز تصبّ في وضعيتها في الشّرق الأوسط، بل الشرق الأوسط في الجيوستاتيجية الأميركية هو في خدمة الهيمنة في المجال الأوراسي، والنشاطات التي تقوم بها إسرائيل في منطقة القوقاز، هو ما يعزّز ثقة أمريكا بقدرات إسرائيل على المناورة، ولقد كان عبور إسرائيل لمنطقة القوقاز عبر العلاقات المميزة مع تركيا، يواجه العقبة الإيرانية، هذه

الأخيرة تخوض معركة جيو ـ سياسية ضدّ إسرائيل في المجال القوقازي، لا تقلّ شراسة عنها في الشّرق الأوسط.

ولقد أدرك الغرب إمكانيات إيران الهائلة كلاعب جيوستراتيجي في المجالين الشرق الأوسطي والقوقازي، وهو ما يفسّر قدرة إيران على إقناع الغرب، بأنّ لا يوجد لاعب أقوى في المنطقتين من إيران، وهو الأمر الذي توّج باستسلام الغرب لحتمية المفاوضات مع إيران، والوصول إلى اتفاق أولّي ستعقبه الكثير من الاتفاقات، لطيّ مرحلة من العبثية الجيوسياسية في المنطقة.

ثالثاً: المجال الشرق أوسطي

خرجت تركيا من الشرق الأوسط تفادياً للمواجهة مع الغرب، فكانت أوّل دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتربط معها علاقة ديبلوماسية، ومن ثم تعاوناً اقتصادياً وعسكرياً، وذلك بعد سنة فقط من إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 أيار 1948[3]، لقد حاولت تركيا في مفاصل كثيرة من الصراع في المنطقة، أن توازن بين مصالحها ومصالح الغرب، ولم تكن دائماً موفّقة في ذلك، لذا كانت ولا زالت تشكّل علاقة تناقضية، وهو ما يعزز وصف هينتنغتون لتركيا بكونها ذات هويّة ممزّقة، وهو وصف يقابل معنى الدّول المتصدّعة، التي تضمّ جماعات وحضارات مختلفة، الدولة الممزّقة في نظر هنتنغتون ومثاله عليها هو تركيا، هي دولة شعبها متّفق حول من هم، ولكن غير متّفقين حول أية حضارة هي حضارتهم[4].

(3) بتول الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي، نقلاً عن محمد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ط 1ص193.

كان دخول تركيا كلاعب في الشرق الأوسط قد جاء في سياق ملتبس، فمع وصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكومة في تركيا، بدأت محاولة فتح قنوات الاتصال بدول الشرق الأوسط والخليج، كان هناك سببان كافيات جعل أوردوغان يفوز بنوع من رضا من قبل دمشق وطهران بوابته الرئيسية إلى منطقة الشرق الأوسط، كانت سوريا قد توّسمت خيراً في قدوم حكومة العدالة والتنمية على أساس بناء شراكة سياسية واقتصادية، تجنّب البلدين التّوتر الذي كان قد بلغ مداه في الحكومة السابقة لعهد أربكان، والتي كادت تؤدّي بالبلدين إلى الحرب.

(4) صمويل هنتنغتون: صدام الحضارات، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط 1، بنغازي- ليبيا1999،، ص 261.

من جهتها إيران رحبت بحكومة أوردوغان، وكانت الرغبة في عزل إسرائيل هو مساعدة تركيا على الاندماج في سياسة الشرق الأوسط، من بوابة الممانعة وليس من بوابة إسرائيل، اغتنم أوردوغان ثقة دمشق وطهران، وبما

وكانت الرغبة في عزل إسرائيل هو مساعدة تركيا على الاندماج في سياسة الشرق الأوسط، من بوابة الممانعة وليس من بوابة إسرائيل

أنّ عقدة تركيا تجاه الشرق الأوسط تكمن في العلاقة المميّزة مع تل أبيب، رفع أوردوغان الإيقاع تجاه إسرائيل في محاولة للتغطية عن الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، فكانت قصة مرمرة ومقاطعته لخطاب بيريز في دافوس، فرصة لكسب ثقة الشعوب العربية ولا سيّما الفلسطينون.

كان دخول تركيا إلى الشرق الأوسط مجدداً عن طريق الممانعة، غير أنّ ما لم يلتفت إليه الرأي العام العربي، هو أنّ هذا التّوتر العارض بين أنقرة وإسرائيل لا ينفذ إلى العمق، ولم يحدث هذا للمرة الأولى، ففي تاريخ العلاقة بين تركيا وإسرائيل توجد منعطفات تعكس هذا التوتر، الذي يعطي صورة عن تناقضية العلاقة بين أنقرة وتل أبيب، مثل سبق وسحبت تركيا سفيرها من إسرائيل كرد فعل عن العدوان الثلاثي سنة 1956، ولكن الأمر لم يتعدّى إلى تخفيض العلاقة الديبلوماسية إلى سكرتير ثانٍ[5].

(5) المصدر نفسه، ص 196.

وحدث الأمر نفسه في حرب 1967 حين احتلت إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية والقطاع، لم يفعل أوردوغان بموقفه ذلك سوى استعادة مواقف تركية سابقة حفظاً لتناقضات العلاقة مع لإسرائيل، لتفادي الضغط الشعبي الدّاخلي وأيضاً للحفاظ على الحدّ الأدنى من العلاقة مع الدّول العربية، وزادت ثورات الربيع العربي من ارتباك الموقف التركي، فلقد تضاربت حسابات المصالح التركية مع الحسابات الأيديولوجية لحزب المصباح، مما أدّى إلى تراجع واضح في الموقف التركي حيال ما يجري في المنطقة. في الشرق الأوسط ستصطدم تركيا بالمصالح الغربية، فلقد فشلت تركيا في محاولة التوليف بين مصالح الغرب بالإبقاء على التعاونمع إسرائيل، ومصالح الفلسطينيين عن طريق الموقف من السياسة الإسرائيلية في غزّة.

فشلت تركيا في محاولة التوليف بين مصالح الغرب بالإبقاء على التعاونمع إسرائيل، ومصالح الفلسطينيين عن طريق الموقف من السياسة الإسرائيلية في غزّة

فبينما استمرت المصالح بين أنقرة وتل أبيب في مجال التجارة والعسكرية، لم يجن الفلسطينيون من مواقف أوردوغان سوى الشعارات. من جهة أخرى سيصطدم الموقف التركي بالموقف الإيراني في الشرق الأوسط، ولكنه اصطدام لم يؤدّ إلى قطيعة. ذلك لأنّ ثمة تقاطعات إيرانية، تركية توازنية في منطقة القوقاز، فالعلاقة التركية الإيرانية في الشرق الأوسط والخليج كانت

محكومة باستحقاقات العلاقة بين أنقرة وطهران في المجال القوقازي، ومع ذلك لا شيء ينفي أنّ العلاقات بين تركيا وإسرائيل من جهة، ومع الغرب من جهة أخرى تطورت أكثر من أي وقت آخر الحقبة الأوردوغانية.

أنّ العلاقات بين تركيا وإسرائيل من جهة، ومع الغرب من جهة أخرى تطورت أكثر من أي وقت آخر الحقبة الأوردوغانية

رابعاً: الربيع العربي وتركيا

كان الربيع العربي هو اللحظة المفصلية في هذا الرهان التركي الجديد على إقليم الشرق الأوسط. فلقد بدا النموذج الأوردوغاني مثالاً لدول الربيع العربي، الذي أتى بحكومات الإخوان المسلمين الذين عدها غراهام فولر النائب الأسبق لرئيس (CIA)، الذي كان له دور كبير في تسويق النموذج الأوردوغاني في تركيا والعالم العربي، بوصفه النموذج الأكثر اعتدالاً وتحديثياً وقابلية للعلاقة مع الغرب، الامتحان الأول لتركيا، أوردوغان كان في ليبيا، حين اتخذ القرار للإطاحة بنظام القذافي، الشيء الذي لم يرق أوردوغان، وهو بالتأكيد لم يكن موقفاً مبدئياً، وإنّما لأنّ تركيا لن تكن لتستفيد من الكعكة الليبية. بل كان ذلك يتهدّد الكثير من الشّركات التركية العاملة في ليبيا. ولكي يتم تعديل الموقف فضل أوردوغان إدارة ظهره لدمشق وتبنّي مخطط الحرب على سوريا، تحوّلت تركيا إلى معبر للمقاتلين وقادة الإخوان المسلمين، بل أصبحت بعد شهور قليلة من اندلاع الحرب في سوريا هي العمق الإستراتيجي للمقاتلين داخل سوريا، وسوف تكون لهذا الموقف تداعيات كبيرة، فالموقف المناوئ لسوريا في هذه الظرفية الاستثنائية، سيثير على تركيا موقفا معاديّاً من طهران وروسيا والكثير من القوى الداخلة في منظومة الممانعة.

بعد أكثر من سنتين من عمر الأزمة السورية ظهر أنّ تركيا كانت هي الخاسر الأكبر. فلقد انعكست الأزمة السورية على الداخل التركي، الذي افتقد الكثير من الامتيازات الاقتصادية مع سوريا، فضلاً عن المشاكل التي تطورت في السنتين بخصوص اللّاجئين السوريين، وتدفّق المسلحين من سوريا على تركيا مما يهدد الأمن التركي، إنّ فشل المخطط الأميركي وتوابعه في المنطقة في مشروع الإطاحة بالنظام السوري، ما جعل الأزمة تنتقل إلى تركيا لا سّيما بعد الأحداث التي عرفتها تقسيم وبعض المناطق التركية. وهو ما جعل تركيا في وضعية حرجة.

خامساً: الآفاق التركية في المستقبل

سبق تراجع الموقف التركي في الموضوع السوري جملة من المؤشّرات، لقد وصّلت أنقرة من طهران أكثر من إشارة، تؤكّد أنّ إيران لن تسمح بسقوط سوريا، فالدعم الإيراني لسوريا شكّل تحدّياً كبيراً لتركيا، التي أدركت أنها غير قادرة أن تجاري طهران في لعبة الشرق الأوسط، وتلقت تركيا إشارات كثيرة من روسيا، فحادث إسقاط المقاتلة التركية في الأجواء الإقليمية السورية من الدفاعات السورية، هو في الحقيقة رسالة من روسيا للناتو دفعت فيه تركيا الثّمن.

ما أظهر لتركيا أنّ التحرش بسوريا هذه المرة، لن يكون أمراً مقبولاً ومسكوتاً عنه، بدأت إرهاصات تراجع تركيا في موضوع سوريا، في قرار نشر بطاريات ستينغر على الحدود التركية ـ السورية

وهو ما أظهر لتركيا أنّ التحرش بسوريا هذه المرة، لن يكون أمراً مقبولاً ومسكوتاً عنه، بدأت إرهاصات تراجع تركيا في موضوع سوريا، في قرار نشر بطاريات ستينغر على الحدود التركية ـ السورية، وقد جاء هذا على إثر تزويد روسيا لسوريا بصواريخ استراتيجية وتعزيز منظومتها الدفاعية، وكان ذلك مؤشّراً على بداية شكل من الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو. تراجع الموقف التركي فضلاً عن ضعف إسرائيل، هو ما جعل هذه الأخيرة تبحث عن امتدادات أخرى في المنطقة، فبينما بدأت تركيا تتقارب مع طهران على خلفية الحل السياسي في سوريا، بدأ إسرائيل تنزع نحو بلدان الخليج لا سيّما بعد أن أسفرت المفاوضات بين السداسية وطهران عن اتفاق، كان له انعكاس مختلف على المنطقة. أصبح مؤكّداً أنّ تركيا أدركت أنّ تداعيات الوضع في سوريا سينعكس عليها بشكل مباشر، وهو ما يفرض تحدّياً على الأمن التركي، مما جعل تركيا تتصدّى للجماعات المسلحة في على الحدود السورية ـ التركية وتغلق الحدود في وجهها.

سادساً: تركيا بعد الاتفاق النووي بين طهران والغرب

تحتاج تركيا أن تدخل في عهد جيوسياسي جديد على إثر الاتفاق بين طهران والغرب، وهو اتفاق له دلالات تفوق لكونه اتفاقاً منحصراً في الملف النووي، فمما لا شكّ فيه أنّ الملف النووي الإيراني يطرح مشكلات سياسية لها علاقة بدور إيران في المنطقة وموقفها من الغرب، وحتمية الوصول إلى اتفاق، وإن كانت المفاوضات لم تدخل ملفات أخرى غير الملف النووي،

من شأنه أن ينعكس على الوضع الجيوسياسي للمنطقة، تدرك تركيا أن طهران دولة عظمى في المنطقة، وأن مصالحها مع طهران تفوق مصالحها مع الخليج وإسرائيل، ولا يمكن لتركيا أن تضحّي بمصالحها مع إيران في القوقاز لصالح موقف ملتبس في الشّرق الأوسط، يضاف إلى ذلك أنّ حكومة العدالة والتنمية هي اليوم أضعف من أي وقت مضى، وأنّ المعارضة في الدّاخل هي أقوى من أي وقت مضى، وتدرك حكومة أوردوغان أنّ الحكومة التركية لو مضت في سياستها تلك في المنطقة فستكون هي الخاسر السياسي. ويفترض أنّ حكومة أوردوغان في الانتخابات القادمة ستواجه صعوبات كثيرة. وهذا من شأنه أن يجعل تركيا في وضع مختلف ستطوى معه سياسة بكاملها. تدرك تركيا أنّ علاقاتها التجارية والاقتصادية مع طهران يعطي أملا بتبديد كل الخلافات مع طهران بخصوص قضايا إقليمية، لا سيما في الشرق الأوسط، وسوف تجد تركيا نفسها في محيط استرجعت فيه الممانعة إمكاناتها، وستجد نفسها كذلك في منطقة نفوذ كل من روسيا وإيران. كما سيظل ملف الأكراد ملحّاً على السياسة التركية إلى أمد بعيد. وهو سيكون مصدر قلق مستدام وتوتر مع الجار العراقي.

ولا يبدو أنّ ثمة ما يوحي بإمكان قيام علاقة عراقية تركية غير متوترة في ظل حكومة أوردوغان، فيبدو أنّ العداء الشخصي بينه والمالكي قد تعدّى الحسابات الديبلوماسية، وتدرك تركيا أيضا أنّ الانضمام إلى الغرب السياسي والاقتصادي أمر متعذّر، وأنّها لن تكون سوى محور جيوسياسي للناتو، وفي مثل هذه الحالة لا بدّ من استئناف الانفتاح على الجوار بأسلوب آخر. إنّ مشروع صفر مشكلات هو حلم تركي فشل فيه أوردوغان وأوغلو، هذا فضلاً عن أنّ الواقعية الدبلوماسية تؤكّد خلافاً للمثالية الدبلوماسية استحالة صفر مشكلات، بقدر ما يمكن الحديث فقط عن الحدّ الأدنى من المشكلات.

ولا تشكّل جنيف ـ ٢ منعطفاً حاسماً في صراع جيوستراتيجي مرير في المنطقة فحسب، بل هي تشكّل مرحلة فطام جيوسياسي كبير لقوى إقليمية غير قادرة على الاندماج والتّأقلم مع المناخ الجديد في المنطقة

سابعاً: مستقبل السياسة التركية في المنطقة

في ضوء المؤشّرات الجديدة على التّحولات التي ستشهدها المنطقة تبدو تركيا في محكّ الاندماج في السياسة الجديدة لما بعد جنيف ـ 2، الذي يفترض أن تضع حدّاً نهائيّاً للأزمة السورية، ولا تشكّل جنيف ـ 2 منعطفاً حاسماً في

صراع جيوستراتيجي مرير في المنطقة فحسب، بل هي تشكّل مرحلة فطام جيوسياسي كبير لقوى إقليمية غير قادرة على الاندماج والتّأقلم مع المناخ الجديد في المنطقة. وبالنّسبة إلى تركيا فإنّ الحراك الدّاخلي استطاع أن يلجم حكومة أوردوغان عن المضي في تلك المغامرة، مما جعل الحكومة خوفاً من الاستحقاقات القادمة أن تتراجع بحثاً عن صيغة للاندماج في اللعبة السياسية القادمة.

وتجد تركيا اليوم في طهران وسيطاً مناسباً لمساعدة تركيا على الانتقال إلى المرحلة الجديدة، وكذلك تجد طهران فيها عنصراً مهمّاً يستطيع أن يلعب دوراً في تهيئة المجال لقيام مؤتمر جنيف2، وليس أمام تركيا في هذا المجال سوى طهران، وسيتّضح الموقف التركي أكثر عشية الانتخابات التشريعية القادمة، مع حلول حكومة جديدة ستجد نفسها غير معنية بحسابات حكومة أوردوغان، فطيّ الملف السوري هو قرار جيوستراتيجي لا يمكن أن تقف تركيا ضدّه، وستقتضي مصلحة تركيا الإقليمية والدولية أن تتغيّر الحكومة في الاستحقاقات القادمة.

غير أنّ تركيا التي ستظلّ محوراًجيوسياسياً للغرب في المنطقة، ستجد نفسها أمام لاعبين جدد مثل إيران وروسيا والصين وسوريا، وهو ما يفرض إقرار نهج ديبلوماسي جديد أكثر واقعية من فكرة العمق الإستراتيجي، وأيضاً أكثر قابلية للتطبيق منه، أمام صعود قوى الممانعة وتراجع الرعب الإسرائيلي في المنطقة، لن يبق لتركيا مجال لتطوير علاقات نوعية بين إسرائيل ودول الممانعة، فلكي تتأكّد الثّقة في المدى القريب في الأقل بين تركيا ومنظومة الممانعة، يتعيّن أن يجري تعريف العلاقة بين تركيا وتل أبيب والتي تشهد تراجعاً وفتوراً. لن يكون هناك الكثير مما يستطيع أن يقدّمه الغرب لتركيا في ضوء التدهور الاقتصادي الذي تعرفه الكتلة الغربية.

وفي إطار بحث الغرب عن بدائل أخرى بعيداً عن الشرق الأوسط، في شمال أفريقيا وأفريقيا، فتركيا تواجه مرحلة لم تعد محكومة باستحقاقات الحرب الباردة التي كانت ملحّة على الغرب، ولا ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي يعد لحظة ذهبية في بسط الغرب الهيمنة على المجال الأوراسي، بل هي اليوم محكومة بمنطقة يتراجع فيها الغرب بشكل دراماتيكي في أفق أزمة اقتصادية غربية كبيرة، وبروز معالم نظام عالمي جديد قائم على تعدد الأقطاب.